

Distr.: General
3 May 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة

فيينا، ٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - خلاصة وافية
٢ سلوفاكيا

* CAC/COSP/IRG/2013/1

230513 V.13-83280 (A)



ثانياً - خلاصة وافية

سلوفاكيا

١- مقدمة

١-١- نظرة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لسلوفاكيا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقّعت سلوفاكيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وصدّق الرئيس عليها في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بعد موافقة المجلس الوطني وفقاً للمادة ٧ (٤) من الدستور. وأودعت سلوفاكيا صك التصديق الخاص بها لدى الأمين العام في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ودخلت المعاهدة حيّز النفاذ محلياً في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

ويمثّل الدستور، الذي دخل حيّز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، القانون الأسمى لسلوفاكيا. وتحدّد المادة ١٢٤ منه المحكمة الدستورية كسلطة قضائية مستقلة مكلفة بحماية الدستور. وتكون المحكمة بذلك مسؤولة عن البتّ في مدى توافق القوانين المحلية مع الدستور والقوانين الدستورية والمعاهدات الدولية التي صدّقت عليها سلوفاكيا.

وتأسّس مكتب الادعاء العام برئاسة المدعي العام باعتباره جهازاً موحداً ومستقلاً مكلفاً بمتابعة الإجراءات الجنائية نيابة عن الدولة ضد أي فرد يشتبه في ارتكابه جريمة. ويُلمزُ محامو الادعاء باستخدام كلّ الوسائل القانونية المتاحة لديهم بهدف ضمان حماية الحقوق التي يكفلها القانون للأفراد والكيانات القانونية والدولة.

وطوّرت سلوفاكيا في السنوات الأخيرة نظاماً متكاملاً يتألف من أجهزة تحقيق وملاحقة قضائية وقضاء متخصصّة في مكافحة الفساد وغيره من الجرائم الاقتصادية الكبرى.

مكتب مكافحة الفساد

لمكتب مكافحة الفساد، الذي أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اختصاص قضائي حصري بشأن التحقيق في الجرائم الجنائية في نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الخاصة (انظر أدناه). بما في ذلك جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية الكبرى؛ وهو مسؤول أيضاً عن التعاون الدولي فيما يتصل بهذه التحقيقات. ويعمل المكتب تحت سلطة رئيس قوات الشرطة وتحت إشراف سلطات الملاحقة القضائية ولكنه مستقل وظيفياً عن أجهزة الشرطة الأخرى.

المكتب الخاص المعني بالملاحقة القضائية

للمكتب الخاص المعني بالملاحقة القضائية، الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اختصاص قضائي حصري بشأن الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية الكبرى. وهو يعمل تحت سلطة المدعي العام؛ علماً بأن الملاحقة القضائية الخاصة هي جزء من مكتب الادعاء العام لكنها من الناحية التقنية مستقلة عنه من الناحية الوظيفية.

المحكمة الجزائية المتخصصة

أنشئت المحكمة الجزائية المتخصصة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ ولها اختصاص قضائي حصري فيما يتعلق بجرائم الفساد الرئيسية وغيرها من الجرائم الاقتصادية الكبرى. ولهذه المحكمة المتخصصة ولاية قضائية جنائية حصرية فيما يتعلق بالقضايا التي تخص أعضاء البرلمان وغيرهم من كبار الموظفين العموميين.

وحدة الاستخبارات المالية

أنشئت وحدة الاستخبارات المالية في عام ١٩٩٦ وهي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن إنفاذ مقتضيات تشريعات سلوفاكيا لمكافحة غسل الأموال. وهي بذلك تتلقى من المؤسسات المالية تقارير عن المعاملات غير العادية وتحللها وتعالجها، وتنقل المعلومات إلى سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة عندما ترى أن هناك شكاً في وقوع جريمة جنائية، وتيسر التعاون الدولي بشأن المعلومات التي بحوزة المؤسسات المالية. وتضم وحدة الاستخبارات المالية أيضاً مكتب استرداد الموجودات المركزي.

وتُجرّم الأفعال الإجرامية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أولاً ما تُجرّم في القانون الجنائي؛ تحديداً في المادة ٢٠٠٥/٣٠٠ المؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ("القانون الجنائي")؛ وفي قانون الإجراءات الجنائية، تحديداً في المادة ٢٠٠٥/٣٠١ المؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ("قانون الإجراءات الجنائية").

ويُستكمل القسم العام من القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية بعدد من صكوك القانون الخاص بما في ذلك المادة ٢٠١٠/١٠١ ("قانون إثبات المصدر") المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٠ المتعلقة بإثبات مصدر الممتلكات، والمادة ٢٠٠٨/٢٩٧ المتعلقة بمنع إضفاء الصفة الشرعية على عائدات الأنشطة الإجرامية وتمويل الإرهاب ("قانون مكافحة غسل الأموال").

٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

جرائم الرشوة؛ المتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

تُجرّم المادتان ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون الجنائي الرشوة في القطاعين العام والخاص. لكن عملياً تُستخدم المادة ٣٣٣ لأغراض الملاحقة القضائية المتعلقة بالرشوة في القطاع العام في حين تُستخدم المادة ٣٣٢ لأغراض الملاحقة القضائية المتعلقة بالرشوة في القطاع الخاص. ويرجع ذلك إلى الشرط الإضافي المنصوص عليه في المادة ٣٣٣ بأنّ فعل الرشوة يتعلق بـ"شراء شيء ذي مصلحة عامة"، مما يعني أنّ فعل الرشوة ينافي بطريقة ما المصلحة العمومية. ويستوفي هذا الشرط على الأرجح في سياق رشوة الموظفين العموميين لا أفراد القطاع الخاص.

وتجرّم المادتان ٣٢٨ و ٣٢٩ من القانون الجنائي الارتشاء في حال حدوثه مباشرة أو عن طريق وسيط. وكما هو الحال بالنسبة إلى الرشوة، في حين أنّ كلا الحُكْمين يمكن تقنياً استخدامهما لأغراض الملاحقة القضائية المتعلقة بالارتشاء في القطاعين العام والخاص، يستخدم محامو الادعاء، عملياً المادة ٣٢٩ للملاحقة الموظفين العموميين قضائياً نظراً لأنّها تشترط تعلق فعل الرشوة بـ"شراء شيء ذي مصلحة عامة".

يُجرّم رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية بموجب المادتين ٣٣٤ و ٣٣٥ من القانون الجنائي. كما يجرّم ارتشاؤهم بموجب المادتين ٣٣٠ و ٣٣١. ومع ذلك، لم تحصل حتى الآن أي ملاحقات قضائية بموجب هذه الأحكام.

وتُشدّد الجزاءات المنطبقة عندما يكون مرتكب فعل الرشوة موظفاً عمومياً. ويرد تعريف "الموظف العمومي" بشكل سرديّ في إطار المادة ١٢٨ من القانون الجنائي غير أنّ السوابق القضائية تشير إلى أنّ المحاكم تتبع نهجاً ضيقاً عندما تنظر في ما إذا كان الموظف العمومي قد ارتكب فعل الرشوة "أثناء ممارسته واجباته الرسمية".

وفي حين ازدادت عمليات التحري والملاحقة القضائية لمرتكي جرائم الفساد في السنوات الأخيرة لم يتم في المقابل إحراز تقدم كبير في مجال الملاحقة القضائية لمرتكي جرائم رشوة في القطاع الخاص.

وتُجرّم المتاجرة بالنفوذ بموجب المادة ٣٣٦ من القانون الجنائي غير أنّها لا تشمل حالياً المتاجرة "المفترضة" بالنفوذ.

غسل الأموال، الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

استوتفت سلوفاكيا متطلبات الاتفاقية المتعلقة بغسل الأموال. فالمادة ٢٣٣ من القانون الجنائي تُجرّم مجموعة واسعة من التصرفات المتعلقة بعائدات الجريمة بما في ذلك نقلها، وحيازتها، وتخبيتها، وإخفاؤها، واستخدامها، واستهلاكها، وإتلافها أو تحويلها بقصد إخفاء منشئها الإجرامي. ثم إنّ نطاق الجرائم الأصلية التي تغطيها المادة ٢٣٣ واسع بما فيه الكفاية نظرا إلى أنه ينطبق على التصرفات المتعلقة بعائدات الجريمة المتأتية من أي جريمة جنائية.

وتؤدّي الإدانة بموجب المادة ٢٣٣ إلى توقيع عقوبة السجن لمدة لا تقل عن سنتين إلى خمس سنوات مع فرض جزاءات أشدّ قسوة في حال ارتكاب الجرم من قبل موظف حكومي أثناء أدائه واجباته. وأظهرت الإحصاءات التي قدّمتها سلوفاكيا بعض النجاح في مجال الإنفاذ حيث أسفر ١٢٥ تحقيقا أسّهل في عام ٢٠١١ عن ١٦ ملاحقة قضائية ناجحة.

ويُستكمل الجزء العام من القانون الجنائي بالجزء الخاص من قانون مكافحة غسل الأموال ٢٠٠٨/٢٩٧ الذي يعرف وحدة التحقيقات المالية باعتبارها الهيئة المسؤولة في مجال منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكشفهما.

وفيما يتعلق بإخفاء ممتلكات ناتجة عن ارتكاب جرائم فساد، تنص المادة ٢٣١ من القانون الجنائي على معاقبة كل من يخفي شيئا متأتيا من جريمة جنائية ارتكبتها شخص آخر، أو ينقل هذا الشيء إلى نفسه أو إلى غيره، أو يؤجره أو يقبله كوديعة بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. غير أنّ سلوفاكيا لم تستطع أن تقدّم أي أمثلة على إنفاذ هذا الحكم.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٦) تُجرّم المادة ٢١٣ من القانون الجنائي الاختلاس في القطاعين الخاص والعام. ومع ذلك، لا تتم بموجب هذا الحكم ملاحقة فرد ارتكب جريمة اختلاس إلا في حال اختلاسه مبلغا يفوق مقدارا أدنى محدّدا. ولا يعتبر الاختلاس جريمة تتعلق بالفساد في سلوفاكيا وبالتالي فإنّ جهاز الشرطة ومكتب الادعاء العام هما اللذان يتوليان مهمة التصدي له عوضا عن مؤسسات مكافحة الفساد المتخصصة المحدّدة أعلاه.

وتجرّم إساءة استغلال الوظائف بموجب المادة ٣٢٦ من القانون الجنائي. وأظهرت سلوفاكيا بعض النجاح في إنفاذ هذا الحكم المحلي حيث خضع ٧٢ مسؤولا إلى التحقيق في عام ٢٠١١ وصدر ٢٨ حكم إدانة.

أما فيما يتعلق بالإثراء غير المشروع، في حين لا يوجد نصٌ يُجرّم هذا الإثراء، فإنّ قانون إثبات منشأ الممتلكات يُرسي أساساً في مجال القانون المدني يمكن المدّع عام الاستناد إليه ليتقدّم بطلب للمحكمة بشأن إعلان أنّ الشخص قد أثرى إثراءً غير مشروع. وإذا ما تمّ مثل ذلك الإعلان صودرت ممتلكات تعادل قيمة المبلغ الذي أعلن عن اكتسابه بطريقة غير مشروعة، بناءً على أمر من المحكمة.

غير أنّ الخبراء المستعرضين لاحظوا عدداً من العوائق الكبيرة التي تمنع المدعين العامين من استعمال هذا القانون بشكل فعال. وبموجب المادة ٦ (١) من القانون المذكور يتعيّن على المدعي العام أن يبرهن أنّ المشتبه فيه يمتلك ما قيمته ١ ٥٠٠ مرة الحد الأدنى للأجور (أي ما يعادل ٤٨٠ ٩٠٠ يورو) إضافة إلى دخله العادي لكي يتقدّم بطلب للمحكمة من أجل إعلان أنّ هذا الشخص قد أثرى إثراءً غير مشروع. وأكدت وحدة الاستخبارات المالية أنّها أثبتت في خمس قضايا حصول موظفين عموميين على قدر كبير من الممتلكات المجهولة المصدر غير أنه كان عليها إغلاق ملفات هذه القضايا لعدم استيفائها لهذا الشرط. واعتبر الخبراء المستعرضون أنّ فرض هذه العتبة أمر مبالغ فيه.

وعلاوة على ذلك وفي إطار المادة ٤ (٢) من القانون فإنّ قيمة ممتلكات شخص ما، لأغراض هذا القانون، هي القيمة التي اشترت بها في الأصل. وهنا أشارت وحدة الاستخبارات المالية إلى أنّ هذا غالباً ما كان يعني أنه كان بإمكان أشخاص إخفاء أموال محتلسة من خلال معاملات عقارية احتيالية.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

تجرّم المادة ٣٤٤ من القانون الجنائي إعاقة سير العدالة على نحو يشمل كل متطلبات المادة ٢٥ من الاتفاقية. وتمكّنت السلطات الوطنية من إثبات نجاحها في تطبيق هذا الحكم المحلي حيث أسفر ٥٧ تحقيقاً أجري في عام ٢٠١١ عن ٣١ إدانة ناجحة.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

بموجب المادة ١٩ من القانون الجنائي لا يمكن أن يبدان بارتكاب جريمة جنائية سوى الشخصيات الطبيعية. لكن بعد التعديلات التي أدخلت حديثاً على القانون الجنائي، صار بإمكان المحكمة بموجب المادتين ٨٣ أ و ٨٣ ب من هذا القانون، فرض تدابير وقائية على شخصية اعتبارية (على سبيل المثال عبر تغريمه أو مصادرة ممتلكاته) عندما تكون الجريمة قد

ارتكبت من قبل شخصية طبيعية أثناء تمثيلها للشركة، أو اتخاذها لقرارات باسم الشركة، أو ممارسة سيطرتها على الشركة على نحو آخر.

وتخضع الشخصيات الاعتبارية في بعض الحالات أيضا إلى المسؤولية الإدارية من قبيل ما يتعلق بمخالفة قانون الضرائب أو المقتضيات القانونية للشركات.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تجرّم سلوفاكيا بموجب المادة ٢١ من القانون الجنائي المعاونة على ارتكاب جريمة جنائية والتحريض عليها وتنظيمها والمساعدة فيها. وتنص المادة ٢٠ على أنه إذا ما ارتكب أكثر من شخص جريمة، فإن المسؤولية الجنائية نفسها تعود على كل من شارك فيها. وتجرّم سلوفاكيا أيضاً، بموجب المادة ١٤ من القانون الجنائي، كلّ شروع في ارتكاب جريمة جنائية سواء ارتكبت الجريمة أو لم تُرتكب.

ولم تتمكن السلطات الوطنية من تقديم أي أدلة بشأن التطبيق الفعلي لهذه الأحكام المحلية نظراً لأن الإحصاءات الحالية لا تفرّق بين الإدانة بسبب ارتكاب جريمة جنائية والإدانة بسبب المساعدة على ارتكابها أو المشاركة فيها أو الشروع في ارتكابها.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

لاحظ الخبراء المستعرضون فيما يتعلق بالجزاءات المنطبقة على الجرائم المتعلقة بالفساد أن الجزاءات التي تطبّق على الأفراد الذين تثبت إدانتهم في هذه الجرائم شديدة. وتتراوح هذه الجزاءات عموماً من فرض غرامة كبيرة إلى السجن لفترة تصل إلى ١٠ سنوات أو لفترة أطول في حال تطبيق ظروف مُشدّدة.

وتُتناول الحصانة من الملاحقة القضائية في العديد من أحكام الدستور وفي إطار المادتين ٨ و ٩ من قانون الإجراءات الجنائية. واستناداً إلى هذه الأحكام، لا يمكن ملاحقة أعضاء البرلمان قضائياً دون الموافقة المسبقة من قبل المجلس الوطني للبرلمان. ويتمتع أعضاء المحكمة الدستورية بنفس تلك الحماية. وحسب علم ممثلي سلطات النيابة العامة السلوفاكية، لم ترفض هذه الموافقة في إطار أي قضية استوجبت ملاحقة قضائية.

وأشارت السلطات السلوفاكية إلى أنه متى بدأت إجراءات ملاحقة قضائية بشأن موظف عمومي يوقف الشخص المعني عن العمل مؤقتاً في الظروف العادية. ويترك لتقدير هيئة الإدارة العمومية المحددة التي يعمل بها هذا الشخص البت في قرار وقفه عن العمل. وعندما

يخضع عضو من الجهاز القضائي إلى إجراءات جنائية، يُترك لتقدير وزير من الحكومة البت في قرار وقفه عن العمل. ولعضو الجهاز القضائي الموقوف عن العمل الحق في العودة إلى عمله بعد انقضاء فترة وقف مدتها ثلاث سنوات.

كما لاحظ الخبراء المستعرضون أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي شكل من أشكال مدونات قواعد السلوك أو القواعد الأخلاقية المشتركة يمكن تطبيقها على جميع الموظفين العموميين. وهذا يعني أن الإجراءات التأديبية المتخذة ضد المسؤولين الذين خضعوا إلى إجراءات جنائية غير متسقة بين مختلف الإدارات الحكومية مما يترك قدرا واسعا من حرية التقدير لكبار أعضاء شتى الهيئات العمومية.

وأكدت سلوفاكيا للخبراء المستعرضين أنه تم وضع عدد من البرامج لضمان إعادة دمج الأفراد داخل المجتمع بعد قضائهم فترة في السجن.

ولدى سلوفاكيا عدد من الأحكام التشريعية التي تيسر تعاون الجناة مع سلطات إنفاذ القانون أثناء التحقيق في جرائم الفساد. ويجوز للمدعين العامين وقف الإجراءات الجنائية المتخذة ضد شخص يقدم معلومات من شأنها أن تساعد على حل جريمة أو تعليق تلك الإجراءات تعليقاً مشروطاً. ويجوز للمحكمة أيضاً، بموجب المادة ٣٩ من القانون الجنائي، تخفيف العقوبات الاحتجاجية تحت الحد الأدنى الذي ينص عليه القانون بالنسبة إلى أي مشتبه فيه ساعد في التحقيق في جريمة فساد.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

يوفر النظام القانوني لسلوفاكيا أشكالاً عديدة من الحماية للشهود الذين قد يصبحون عرضة للخطر بسبب مشاركتهم في الإجراءات الجنائية. وتجزئ المادة ١٣٤ من القانون الجنائي استخدام الأدوات السمعية البصرية عندما يُحتمل أن يؤدي استجواب شاهد في المحكمة إلى جعله عرضة للخطر. كما تسمح المادة ١٣٦ بحجب هوية الشاهد أو مكان إقامته إذا أدى الإفصاح عنهما إلى تعريضه للخطر؛ ويُسمح لهذا الغرض بتغيير صوته رقمياً. والقاضي هو من يعطي الإذن باستعمال هذه التقنيات في الإجراءات الجنائية ذات الصلة. وأشارت سلوفاكيا إلى أن هذه الحماية غالباً ما تكون غير ضرورية من الناحية العملية.

وأبرمت سلوفاكيا ١٠ اتفاقات ثنائية مع دول أطراف أخرى بما في ذلك الجمهورية التشيكية وكندا بخصوص تغيير أماكن إقامة الشهود من أجل ضمان حمايتهم.

وفيما يتعلق بحماية المبلغين، لا توفر الحماية التشريعية إلا بموجب المادة ١٣ من قانون العمل التي يقتصر تطبيقها على القطاع الخاص. وبالتالي، لا تتوفر حالياً حماية قانونية للموظفين

العموميين الذين يبلغون عن أعمال فساد. ولاحظ الخبراء المستعروضون في هذا الصدد أنه يجري حاليا إعداد مشروع قانون لحماية المبلغين؛ كما لاحظوا استعداد المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة للمشاركة في سنّ هذا التشريع.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تحوّل المادة (٦٠)١(ج) من القانون الجنائي للمحكمة أن تأمر بمصادرة أي شيء تم الحصول عليه من خلال ارتكاب جريمة جنائية أو كأجر عن ارتكاب جريمة جنائية. وعلاوة على ذلك، تنص المادة (٦٠)١(د) من القانون الجنائي على أن أي شيء يحصل عليه شخص مقابل عائدات الجريمة يمكن أيضا أن يصادر.

وفي الحالات التي تكون فيها هذه العائدات قد تم التصرف فيها، أو دججت مع ممتلكات أخرى، أو لم يعد من الممكن الوصول إليها، يجوز للمحكمة أن تأمر بمصادرة غيرها من الممتلكات ذات القيمة المماثلة. وترد في إطار المادة ٥٨ (٢) من القانون الجنائي أحكام محدّدة متعلقة بمصادرة الممتلكات التي تم الحصول عليها نتيجة لجرائم رشوة.

ولا توجد حاليا هيئة مركزية مسؤولة عن إدارة الممتلكات والموجودات عملا بالأحكام المذكورة أعلاه. وتدير الممتلكات المصادرة الجهة العمومية المسؤولة عن مصادرتها.

ولدى سلوفاكيا أحكام تشريعية تسمح لسجلات إنفاذ القانون بالحصول على معلومات من قبل المؤسسات المالية لأغراض التحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الفساد التي لولاها كانت هذه الجرائم محمية بموجب قوانين السرية المصرفية.

قانون التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

تنصّ المادة ٨٧ (١) من القانون الجنائي على أن فترة التقادم المعمول بها هي عشرون عاما إذا تعلق الأمر بجناية عقوبتها الاحتجازية القصوى ١٠ سنوات على الأقل. وتقدر فترة التقادم بالنسبة إلى جميع الجنايات الأخرى بـ ١٠ سنوات. أما بالنسبة إلى المخالفات البسيطة، فتقدر بخمس سنوات أو ثلاث سنوات بحسب الحد الأقصى لفترة العقوبة المعمول بها.

وتكون فترة التقادم المعمول بها لغالبية جرائم الفساد ٥ أو ١٠ سنوات بحسب الحد الأقصى للعقوبة الاحتجازية المعمول بها بالنسبة إلى كل جريمة. وتبدأ فترة التقادم اعتبارا من تاريخ ارتكاب الجريمة.

ولا تدرج المادة ٨٧ (٢) من القانون الجنائي مجموعة من الفترات ضمن فترة التقادم بما في ذلك الوقت الذي لا يمكن فيه مثول جان أمام المحكمة جراء العوائق القانونية والوقت الذي توقفت خلاله الملاحقة الجنائية لأسباب أخرى.

وأكدت سلوفاكيا أنّ تشريعاتها الداخلية لا تحظرُ على المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار إدانة جنائية لشخص في دولة أخرى لغرض الإجراءات الجنائية. ومع ذلك، لم يكن من الممكن تقديم أي أمثلة محدّدة في هذا الشأن.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تسمح المواد ٣-٧ من القانون الجنائي لسلوفاكيا بتأكيد ولايتها القضائية فيما يتعلق بجرائم الفساد التي ترتكب على الأراضي السلوفاكية، والتي يرتكبها مواطنون سلوفاكيون خارجها، والتي ترتكب ضد مواطنين سلوفاكيين خارج الأراضي السلوفاكية. وفي حال خطّط شخص لجرمة في ولاية قضائية أجنبية بنيت ارتكابها في سلوفاكيا ولكنّه ارتكبها في نهاية المطاف في نفس تلك الولاية القضائية الأجنبية، أقرّت السوابق القضائية أنه يمكن مع ذلك لسلوفاكيا تأكيد ولايتها القضائية فيما يخصّ هذه القضية.

وعند تأكيد الولاية القضائية فيما يتعلق بجرمة فساد من طرف سلوفاكيا ودولة أوروبية أخرى، يتم التعاون مع الولاية القضائية الأجنبية عبر شبكة وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

تتوفّر بموجب التشريعات السلوفاكية وسائل انتصاف مدنية فيما يتعلق بأفعال الفساد. وبوجه خاص تنص المادة ٤٤٢ من القانون الجنائي على وجوب تعويض أي ضرر معنوي يصيب شخصا نتيجة لفعل من أفعال الفساد.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الوكالات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

في جميع مراحل عملية إنفاذ القانون هناك هيئة متخصصة في التعامل مع الجرائم المتصلة بالفساد تحديدا. وشهد عدد قضايا الفساد التي رفعت أمام المحاكم ارتفاعا كبيرا بعد إنشاء مكتب مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٤.

وبذلت هيئات التحقيق والملاحقة القضائية جهوداً لإشراك الموظفين العموميين وبالتالي لتشجيعهم على الإبلاغ عن أعمال الفساد من خلال توفير تدريب مخصص بشأن الإطار القانوني لمكافحة الفساد في سلوفاكيا؛ علماً بأن الموظفين العموميين وجميع المواطنين السلوفاكيين ملزمون أيضاً بموجب القانون الجنائي بتقديم معلومات لسلطات إنفاذ القانون عند اشتباههم في وقوع جريمة فساد.

أمّا فيما يتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص، فإن وحدة الاستخبارات المالية السلوفاكية تقدّم دورات تدريبية للمؤسسات المالية وغيرها من هيئات القطاع الخاص فيما يتعلق بالتزاماتها بالإبلاغ بموجب قوانين المصارف ذات الصلة.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

بصفة عامة تتمثل أبرز مواطن النجاح والممارسات الجيدة بشأن تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية فيما يلي:

- أنشأت سلوفاكيا في كل مرحلة من مراحل عملية إنفاذ القانون مؤسسات مكافحة فساد متخصصة مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد الملاحقات القضائية لجرائم الفساد في السنوات الأخيرة.
- أثبتت سلوفاكيا من خلال وحدة الاستخبارات المالية وغيرها من الهيئات، اتباعها نهجاً استباقياً في التواصل مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية تحديداً.
- يوفر التشريع السلوفاكي مجموعة من الإمكانيات لتمديد قانون التقادم فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالفساد.

٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ، حيثما انطبق ذلك

من شأن الخطوات التالية أن تتيح مواصلة تعزيز التدابير القائمة لمكافحة الفساد:

- النظر في إمكانية تعديل تعريف المتاجرة بالنفوذ لضمان تجريم المتاجرة "المفترضة" بالنفوذ أيضاً؛
- النظر في إمكانية تقليص الحد الأدنى المشترك لكي يتسنى للدعاء أن يقدم إلى المحكمة طلباً للإفصاح عن الموجودات بالنسبة إلى حالات الإثراء غير المشروع المشتبه فيها؛

- النظر في إمكانية تعديل المادة ٤ (٢) من القانون ٢٠١٠/١٠١ حتى يتسنى لوحدة الاستخبارات المالية اعتبار قيمة الممتلكات الحقيقية التي تحصل عليها شخص ما، لا تلك التي اشترت بها في الأصل، جزءاً من ثروته إذا اشتبهت الوحدة في حصوله عليها نتيجة لمعاملة منقوصة القيمة؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح التشريعات المحلية المتعلقة بحماية المبلغين والسعي، عند القيام بذلك، إلى التشاور مع طائفة عريضة من الجهات صاحبة المصلحة؛
- النظر في إمكانية اعتماد نهج أوسع نطاقاً عند تحديد ما إذا كان تصرف الموظف العمومي يندرج ضمن أدائه لواجباته الرسمية؛
- الحد الأدنى المنطبق بالنسبة لملاحقة جرائم اختلاس الأموال العامة قضائياً؛
- النظر في إمكانية إنشاء هيئة متخصصة تكون مسؤولة عن إدارة الممتلكات المجمدة أو المحجوزة أو المصادرة.

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم الجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧) تنص المادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن أحكام قانون التعاون القضائي في الشؤون الجنائية، بما في ذلك تسليم المطلوبين للعدالة وتبادل المساعدة القانونية، تطبق ما لم تنص معاهدة دولية على خلاف ذلك. ولا يعدّ تنفيذ مثل هذه المعاهدة في النظام القانوني المحلي ضرورة قصوى لأنها يمكن أيضاً أن تكون ذاتية التنفيذ. وينص النظام القانوني الداخلي على شرط ازدواجية التجريم (المادة ٤٧٩، قانون الإجراءات الجنائية). وفقاً للمادة ٤٩٩، يقبل تسليم المطلوبين عندما يكون الجرم الذي يُلتزم بشأنه التسليم يمثل جريمة جنائية بموجب القانون السلوفاكي و”يعاقب عليه بمقتضى القانون نفسه بعقوبة سجن قصوى لمدة سنة واحدة على الأقل“. ويُقبل تسليم المطلوبين عندما تستوفي واحدة على الأقل من الجرائم المبينة في طلب التسليم الشروط المبينة في المادة ٤٩٩.

ويمكن أن تُستخدم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس قانوني لطلبات التسليم غير أنّ ذلك لم يحصل حتى الآن. وفضّل بدلا من ذلك استخدام صكوك متعددة الأطراف من

قبيل الاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المطلوبين ومعاهدات أو اتفاقات التسليم الثنائية. وتتفاوض سلوفاكيا حالياً مع أستراليا وبولندا بشأن معاهدات تسليم. وفي حال غياب مثل هذا الاتفاق، يسمح القانون الجنائي بتسليم المطلوبين حسب كل حالة وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل المبين في قانون الإجراءات الجنائية. ولم يتسنّ حتى الآن تقديم أي أمثلة محدّدة عن تسليم مطلوبين في إطار قضايا متصلة بالفساد.

وتحدد المادة ٤٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية الإجراءات المتبعة عندما تكون سلوفاكيا الدولة الطالبة (تسليم) في حين تُطبّق المادة ٥١٠ عندما تكون سلوفاكيا الدولة المتلقية للطلب (تسلّم). وعملاً بالمادة ٥١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، يُستوفى مبدأ إما التسليم وإما المحاكمة.

وينص قانون الإجراءات الجنائية على نقل الشخص المحكوم عليه من الخارج وعلى مواصلة إنفاذ حكمه في سلوفاكيا (المادتان ٥٢٢ و ٥٢٣). إنّ سلوفاكيا دولة طرف أيضاً في الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم وهي تسعى إلى الانضمام إلى اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بقضاء عقوبات السجن الجنائية في الخارج. كما أنها طرف في معاهدات ثنائية أخرى. ولوحظ أنّ نقل الأشخاص المحكوم عليهم ليس ممكناً وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل إذ من الضروري للقيام بذلك وجود موافقة صريحة. ونظراً إلى انعدام الإحصاءات في هذا المجال فإن عدد عمليات النقل تلك غير معروف.

إنّ سلوفاكيا طرف في الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بنقل الدعاوى الجنائية (١٩٧٢) والمعاهدات الثنائية ذات الصلة. وتم تأكيد عمليات النقل تلك واستشهد بمثال واحد. أما أحكام قانون الإجراءات الجنائية ذات الصلة فهي تلك المضمّنة في المادتين ٥٢٨ و ٥٢٩.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

أكّدت سلوفاكيا أنه يمكن استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس قانوني لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة غير أنه لم يبلغ عن أي حالة حدث فيها ذلك الاستخدام؛ حيث أُعطيت الأفضلية لاستخدام معاهدات معيّنة بمثابة أساس (الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية) كما يجري التفاوض حالياً مع عدد من الدول بما في ذلك أستراليا بشأن معاهدات ثنائية. ويمكن أن تقدّم المساعدة القانونية المتبادلة، في حال غياب معاهدات في هذا الشأن، حسب كلّ حالة عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل. وتضطلع وزارة العدل بمهام السلطة المركزية في استلام طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإرسالها لاحقاً. واللغتان المقبولتان في هذا الصدد هما اللغة السلوفاكية واللغة الإنكليزية. ويمكن أيضاً أن تقدّم

طلبات المساعدة القانونية المتبادلة شفويا ثم يعقبها تأكيد خطي. وكان هنالك نقص في إحصاءات عدد وأنواع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة سواء المرسلة أو المستلمة.

ونفذت سلوفاكيا، تنفيذاً مستفيضاً وناجحاً، المادة ٤٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويمكن أن تقدم المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بجريمة ارتكبتها شخص اعتباري. ولا يمكن لسلوفاكيا كذلك أن ترفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بدعوى السرية المصرفية أو بدعوى اتصال تلك الطلبات بمسائل مالية. ويمكن لمدع عام تأجيل طلب مساعدة قانونية متبادلة إذا كان الطلب يتعارض مع تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية جارية. ويبلغ متوسط الفترة التي يستغرقها الرد على طلب مساعدة قانونية متبادلة، عندما تُعقد جلسة استماع المحكمة في الدولة الطالبة ٣٠ يوماً.

وثبت أن القانون رقم ٢٠٠٥/٦٥٠ بشأن تنفيذ أوامر تجميد الممتلكات أو الأدلة في الاتحاد الأوروبي يمثل عبئاً ثقيلاً فيما يخص تقديم المساعدة القانونية المتبادلة؛ لذا يجري النظر في إدخال تعديلات عليه، بالتشاور أيضاً مع مجلس الاتحاد الأوروبي.

وأشارت سلوفاكيا إلى أنها غالباً ما كانت تستخدم شبكة مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) فيما يتعلق بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وتُرسي المادة ٤٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية أيضاً أساساً قانونياً يكفل الاستعانة بالإنترنت في إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة واستلامها.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

يجري التعاون في مجال إنفاذ القانون بموجب اتفاقية شينغين وبموجب عديد من الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف (كذلك مع بلدان خارجة عن الاتحاد الأوروبي، مثل أرمينيا). وتتيح المادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس قانوني للتعاون المتبادل على إنفاذ القانون. غير أن الواقع العملي يقول إن هذا التعاون يتم على أساس غير رسمي عبر جهات وصل، ومكاتب شريكة، ومؤسسات أو أجهزة من خلال تقاسم وتبادل مرئيين للمعلومات (أي منظمة شركاء أوروبيون من أجل مكافحة الفساد/الشبكة الأوروبية لمكافحة الفساد، واليوروبول، والإنترنت، ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست)). وتستخدم سلطات إنفاذ القانون كذلك قنوات وقواعد بيانات دولية (نظام شينغين للمعلومات على سبيل المثال). وتبين المعلومات المتبادلة على أساس غير رسمي (هوية الأشخاص المشتبه بهم، أو أماكن تواجدهم وأنشطتهم)

غير أن بعض الأنواع من المعلومات (تفاصيل عن حسابات مصرفية) تستوجب نظاماً رسمياً بقدر أكبر (أي أمراً من المحكمة). ومع ذلك، لم تواجه جهاز الشرطة ولا المدعين العامين أي عقبات في تقديم التعاون.

وتجرى تحقيقات مشتركة (مع الجمهورية التشيكية) عملاً بالمادة ١٠ (٩) من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٣ من اتفاقية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة لعام ٢٠٠٠. كما تم استخدام أساليب تحري خاصة (المتنصت على المكالمات الهاتفية والمراقبة السرية) للمساعدة في جمع الأدلة. ويشمل قانون الإجراءات الجنائية، فيما يشمل، التسليم المراقب (المادة ١١١)؛ التحويلات الصورية (المادة ١١٢)؛ مراقبة الأشخاص والأشياء (المادة ١١٣)؛ اعتراض الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيلها (المادة ١١٥).

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

إجمالاً يُنظر إلى النقطتين التاليتين باعتبارهما من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في إطار تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- حقق مكتب مكافحة الفساد عدداً من النجاحات الباهرة في مجال التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون في دول أخرى مما أفضى إلى ملاحقة أشخاص في جرائم فساد.
- اتبعت سلوفاكيا نهجاً مرناً في تقديم التعاون في ميدان إنفاذ القانون.

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ، حيثما ينطبق ذلك

يمكن أن تشكل النقاط التالية إطاراً لتعزيز وتعزير الإجراءات التي تتخذها سلوفاكيا لمكافحة الفساد:

- النظر في استحداث وسائل لجمع البيانات الإحصائية حول تسليم المطلوبين، والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل الأشخاص المحكوم عليهم فضلاً عن رصد التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف السلطات الوطنية (أي نظام لإدارة القضايا)؛
- النظر في إعلام الأمين العام للأمم المتحدة بأن سلوفاكيا ستنتظر في إمكانية استخدام الاتفاقية كأساس قانوني للتعاون بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الأطراف الأخرى.
- النظر في تعديل القانون رقم ٢٠٠٥/٦٥٠ بشأن تنفيذ أوامر تجميد الممتلكات أو الأدلة في الاتحاد الأوروبي بهدف إضفاء مزيد من المرونة عليه.